التعليم .. تردي العام

شقــق لبيــع الشهادات!!

المدارس الخاصة شر لابد منه في ظل تدني مستوى التعليم العام كما يقول أولياء الأمور ممن اضطروا لإلحاق أبنائهم في المدارس الخاصة فحال التعليم الحكومي لا يسر نتيجة الإهمال والكثافة الطلابية في الفصل الواحد وتأخر الكتاب المدرسي وندرة في مدرسي المواد العلمية وغيرها من العوامل السلبية التي أجبرت الكثير من الأسر على البحث عن بدائل لتعليم أبنائها .

■ استطلاع/عبدالله الخولاني

أصبحت المدارس الخاصة تُمثِّل خياراً جيِّداً مغرياً لدى الكثير من المستثمرين، بعد أن أصبحت العديد من الأسر حريصة على تسجيل أبنائها في المدارس الخاصة؛ بحثاً عن رفع مستواهم الدراسي عبر حصولهم على تعليم جيِّد، حتى إن تطلب ذلك دفع مبالغ مالية كبيرة في السنة الواحدة، في الوقت الذي باتت فيه الرسوم الدراسية تصل في بعض المدارس إلى (200) ألف ريال في العام الدراسي الواحد، وربما أكثر من ذلك، فكلما تميزت المدرسة فيما تقدمه من إمكانات، كان هناك ارتفاع في أسعار رسومها الدراسية، وبالرغم من ذلك فإنَّ العديد من الطلاب والطالبات باتوا يتسربون من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة.

ورغم الترويج لإمكانيات المدارس الخاصة إلا أن التعليم الأهلي يعاني من مشكلات كثيرة ومتعددة، أهمها تدني مستوى الجودة، نتيجة لسياسات بعض المدارس التي تبحث عن المعلم الأقل تكلفة مادية وليس الأكفأ علمياً وتربوياً، كذلك أساليب وطرق التدريس المتبعة تعتمد على أساليب مرنة وميسرة ومحببة للطلاب، وليس الطرق والأساليب التي تقدم التعليم الأفضل، إضافة إلى نسبة الغياب المرتفعة من الطلاب نتيجة عدم الحزم والجدية في المحاسبة.

مهام إضافية

تؤكد مها عبدالله الشرعبي-معلمة- أنَّ العديد من المدارس الأهلية تحاول استغلال كل قدرات المعلمة واستنزاف جميع طاقاتها، إلى جانب ممارسة مزيد من الضغوط عليها عبر زيادة المهام الموكلة لها وهذا يعني تعليم أقل .

وأشارت إلى أنَّ كثيراً من الخريجات لا يُحبِّذن أبداً التدريس في المدارس الأهلية؛ نظراً لكثرة المهام والضغوطات التي يتحملنها، في ظل قلة الإمكانات والحوافز المادية المُقدَّمة، مُضيفةً أنَّ التعليم الأهلي لا يقدم خدمة مقارنة بالمال المطلوب.

وجاهة

وبيَّنت بلقيس الروني – معلمة - أنَّ المدارس الأهلية أصبحت –للأسف- تُمثِّل وجاهة اجتماعية أكثر من كونها تُقدِّم تعليماً حقيقياً مميزاً، مُضيفةً أنَّ بعض الأسر تتسابق على إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة بحثاً عن مستوى تعليمي مميز، في حين يختار الأبناء تلك المدارس للحصول على الدرجات بسهولة مقارنةً بما هو عليه الحال في المدارس الحكومية، خاصةً في مرحلة الثانوية العامة التي تسبق المرحلة الجامعية.

وأضافت أنَّه لم يحدث الارتقاء بهذه المدارس إلى المستوى المطلوب الذي يطمح إليه العديد من الآباء وأبنائهم الطلاب والطالبات، موضحةً أنَّ العديد من المدارس الأهلية لم تنجح حتى الآن في تقديم تعليم مختلف كماً ونوعاً عما هو موجود في المدارس الحكومية، سواءً في نوعية المواد الدراسية أو طرق التدريس، مُبيِّنةً أنَّ الشيء المختلف في هذه المدارس هو خروج الطلاب متأخرين عن الوقت المعتاد في المدارس الحكومية.

أساليب مرنة

ويرى الدكتور محمد الصبري- أستاذ اللغة العربية أنَّ للتعليم الأهلي مشكلات كثيرة ومتعددة، ومن أهمها تدني مستوى الجودة في التعليم، مُضيفاً أنَّ ذلك هو نتيجة حتميَّة لسياسات بعض المدارس التي تبحث عن المعلم الأقل تكلفة مادية وليس الأكفأ علمياً وتربوياً، موضحاً أنَّ أساليب وطرق التدريس المتبعة في هذه المدارس تعتمد على أساليب مرنة وميسرة ومحببة للطلاب، وليس تلك الطرق والأساليب التي تقدم التعليم الأفضل.

وأضاف أنَّ من بين تلك المشكلات أيضاً التكلفة المادية العالية، التي تُرهق أولياء أمور الطلاب، إلى جانب نسبة الغياب المرتفعة من الطلاب نتيجة عدم الحزم والجدية في محاسبة الطالب على غيابه، وكذلك الاعتماد على المظاهر الخارجية للمدرسة وليس على جودة التعليم، إضافة إلى أنَّ معظم طلاب المدارس الأهلية يبحثون عن الدرجات وليس التعليم الجيد، وغالباً ما يتحقق لهم ذلك.

توطين الوظائف

وأشار إلى أنَّ عدم توطين الوظائف في المدارس الأهلية له نتائج سلبية لعدَّة أسباب من أهمها أنَّ معظم المدارس الأهلية تبحث عن الربح وليس الجودة، لذلك فهي تفضل المعلم الأقل تكلفة مادية وليس الأكفأ علمياً وتربوياً.. ولفت إلى أنَّ السر وراء انتقال كثير من الطلاب من المدارس الحكومية إلى الأهلية يرجع لعدد من الأسباب، من أهمها البحث عن الدرجات التي قد يحصل عليها الطالب دون أن يبذل أيّ مجهود، إلى جانب قلة الحزم والجد في التعامل مع الطالب، سواءً عندما يغيب عن المدرسة أو حينما يُخلّ بالواجبات المنزلية أو المدرسية، وكذلك التفاخر، سواءً من قبل الطلاب أنفسهم أو من قبل أولياء أمورهم، على أساس أنَّ هذا الابن أو ذاك يدرس في المدارس الفلانية.

الاستغلال

هجرة الطلاب من المدارس الحكومية إلى التعليم الخاص لها ما يبررها أيضاً، وخاصة عندما يكون الحديث عن مدينة مكتظة كصنعاء تضيق المدارس الحكومية فيها بالطلاب، فيتخذ ميسورو الحال منهم سبيله إلى مدرسة خاصة يجد فيها شيئاً مما يبحث عنه، كما هو حال الطالب سليم القص الذي قال : من الصعب أن تحصل على حقك من الاهتمام والرعاية في صف يضم أكثر من 120طالبا، حيث الفوضى والتشويش، ما جعل إنتقالي إلى المدرسة الخاصة أمراً مفروغاً منه، بالإضافة إلى اهتمام المدرسة الخاصة بشؤون أخرى غير الدراسة كالأنشطة والهوايات.

مبررات

المدارس الخاصة لها وجهة نظر تؤكد تميزها عن التعليم الحكومي، وهذا له ثمن مادي وفقاً لسميرة المتوكل –مديرة مدرسة – وتضيف بالقول: لولا التعليم الجيد والإمكانيات المتوفرة من وسائل مواصلات للطلاب والمعامل التعليمية لما كان هناك إقبال من قبل الأسر على إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة، معترفة في نفس الوقت بوجود تقصير في بعض المدارس وهذا تتحمل مسئوليته وزارة التربية والتعلم لعدم قيامها بتطبيق القانون الذي حدد شروط ومعايير فتح المدارس الخاصة.

وبخصوص الرسوم الباهظة التي تفرضها المدارس الخاصة ، أوضحت المتوكل " المدرسة هي من تحدد تسعيرة الرسوم , وولي الأمر هو من لديه الخيار لاختيار المدرسة وفق وضعه المادي, مشيراً إلى أن توجه ولي الأمر للمدارس الخاصة يكون على وعي تام برسوم المدرسة, وعلى استعداد تام لظروف المدرسة.

أسعار المستلزمات الدراسية مستقرة وتجار الجملة يخفضون 5 %

تشهد سوق المستلزمات الدراسية حركة بسيطة هذه الأيام مدعومة ببدء العام الدراسي الجديد لكن حركتها ليست بالأمر الكثيف خصوصا وأن دخول الفصول الدراسية لن يتم إلا الأسبوع المقبل، حيث تنتظر الأسر الشراء حتى آخر لحظة ،وفيما بادر تجار الجملة للمستلزمات الدراسية في تخفيضات تصل إلى 5 % عن العام الماضي كلفتة لتنشيط السوق، يؤكد تجار التجزئة أن الأسعار مستقرة ولم تسجل أي زيادات تذكر في أسعار المستلزمات المدرسية ويشتكون من ضعف الطلب حتى الآن.

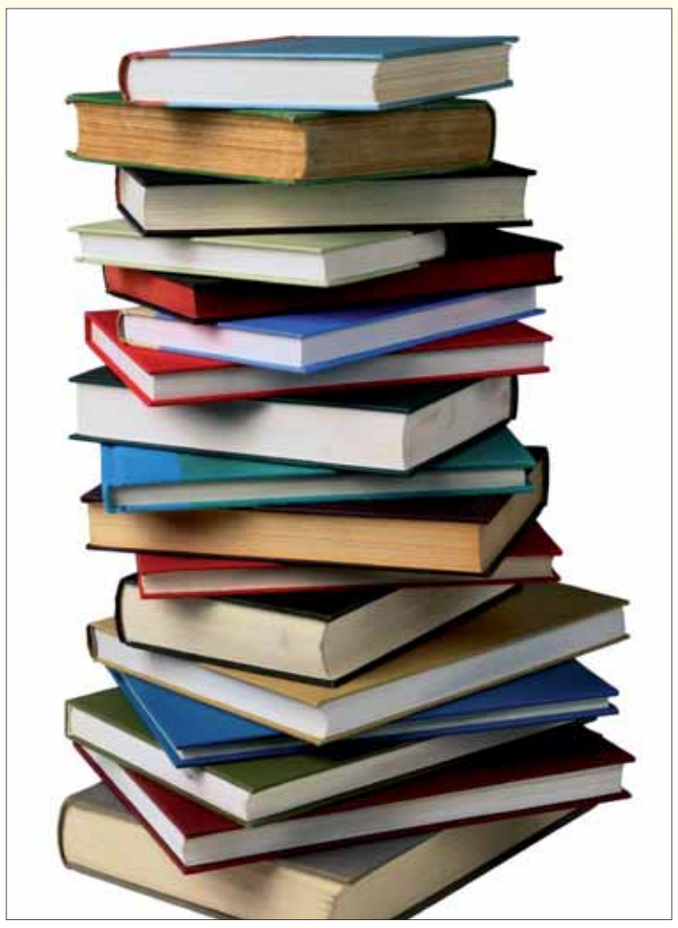

■ استطلاع / أحمد الطيار

بدأت الاستعدادات للعام الدراسي من قبل التجار وأصحاب المكتبات منذ عدة أسابيع وتزيين واجهات المحلات التجارية الخاصة بالملابس بمستلزمات الزي المدرسي والأحذية والحقائب الخاصة بالمدرسة بمختلف أنواعها وأحجامها ،كما تشمل المستلزمات الدراسية كل من الدفاتر والأقلام بأنواعها ،يشير عبد الله الشامي مدير مكتبة نون والقلم إلى أن الاستعدادات بدأت منذ نهاية الفصل الدراسي الثاني لأن توفير المستلزمات المدرسية بحاجة لوقت نظرا لاتساع السوق وكبر حجم الطلب الذي يزيد عن 6 ملايين طالب وطالبة .

استقرار

يؤكد التجار أن الأسعار لم تشهد أي ارتفاعات كما تعتقد الأسر اليمنية، ويقول محمد العابدي من تجار الجملة في سوق السلام بباب اليمن: إن الأسعار مستقرة حيث المخزون متوفر من كافة السلع إضافة إلى أن الأسعار العالمية لم تشهد ارتفاعات في المستلزمات خلال العام 2014م ويؤكد عدم وجود ارتفاعات في الأسعار خصوصا للدفاتر والأقلام ،ويلفت لمستوى الإقبال الضعيف على الشراء وهو ما يحبط أي ارتفاعات يمكنها أن تحدث في هذه المستلزمات .

ضعف الطلب

لاتزال الأسر اليمنية متريثة في شراء المستلزمات المدرسية خصوصا الدفاتر والأقلام، فهذه المواد يتم شراؤها بعد أن يحدد عددها وكميتها الاساتذة في كل مادة ولهذا غالبية الأسر لم تتجه للشراء وهذا بدوره أضعف مستوى التسوق هذا الأسبوع ومن المنتظر أن يتحرك الطلب الأسبوع المقبل في أكبر تقدير.

الأسعار

تبلغ سعر درزن الدفاتر(12 حبة) فئة 40 ورقة في محلات الجملة بـ550 ريالا وفي محلات التجزئة بـ600 ريال ودفاتر ابو 60 بـ700 ريال عند تجار الجملة و800 ريال عند التجزئة فيما ابو 100 ورقة بـ1100 ريال عند الجملة و1300 عند التجزئة وتتميز هذه الدفاتر بأنها مغلفة ومسطرة ولكل المستويات والمواد .

أما الأقلام فتختلف من ماركة إلى أخرى وهذا ما يجعل الأسعار تتفاوت تبعا للجودة وبلد الصنع وعموما هناك النوع الهندي يباع الدرزن بـ300 ريال عند التجزئة و250 ريالا عند الجملة .

الحقائب

للحقائب المدرسية أسعار مختلفة فيما بينها وهذا ليس ناجما عن ارتفاع القيمة بل يخضع للماركة وبلد الصنع، فهناك في السوق ماركات متوسطة بـ1500 ريال وبعضها يصل لـ2000 ريال وهناك بـ1000 ريال واقل وهناك الاغلى ثمنا بـ5000 ريال، ويتميز سوق الحقائب بالمرونة حيث تستطيع الأسر الشراء وفقا لمستوى دخلها وهذا ما يميز السوق اليمنية ويجعل المستلزمات في يد الجميع .

الزي المدرسي

مكنت المصانع الوطنية الطلاب والطالبات من الحصول على زي مدرسي بسعر مناسب ونتيجة للتنافس بين المصنعين الوطنيين والخياطين من جهة تم انزال أقمشة جيدة بأسعار منافسة نتيجة تعدد الخياطين والشركات في هذا المجال كما يقول عمر سيلان صاحب محل ملابس بشارع هائل حيثإن متوسط سعر الزي لطلاب المرحلة الأساسية بـ1500 ريال والثانوية بـ2000 ريال فيما يكلف التفصول 2000 ريال للمرحلة الأساسية و2500 ريال للثانوية، مشيرا إلى أن هذه الأسعار منخفضة عن العام الماضي بـ500 ريال.

هم

تعد تكلفة شراء المستلزمات الدراسية أحد اكبر الهموم التي تواجه الأسر اليمنية هذه الايام ولعل الاسر لاتزال تتجرع تكلفة مستلزمات رمضان والعيد حيث تم القضاء على كل مدخراتها في تلك المناسبات فيما يبدأ العام الدراسي الجديد وهي تعاني من قلة الدخل وهذا مايفسر الطلب الضعيف هذا الأسبوع رغم أن الدراسة ستبدأ الاسبوع المقبل ويفترض أن الأسر قد تسوقت واشترت مسلزمات الدراسة كلها ،ولعل المشكلة أيضا أن الأسر اليمنية لديها عدد كبير من الطلبة في المنزل وهذا ما يفاقم الأعباء على رب الأسرة ويقدر الخبير الاقتصادي الدكتور احمد العوامي استاذ تكنولوجيا التعليم ماتحتاجه الأسر لكل طالب بأكثر من 7000 ريال وهذا مبلغ كبير لمتوسطي الدخل والفقراء فيما هناك رسوم المدارس الخاصة ونفقات اليوم المدرسي وغيرها وكلها اعباء فاقمت من مشكلات ارباب الأسر ودفعت بهم لمستوى الفقر .

إحصاءات

يعترف الاقتصاديون أن السوق اليمنية سوق كبيرة وواعدة لكنها تعاني من مشكلة القوة الشرائية وهي ضعف الدخل ورغم ذلك فهي بقوتها البشرية المحتاجة للمستلزمات تعد سوقا كبيرة وحسب احصاءات رسمية تم استيراد الملايين من الاقلام والدفاتر والحقائب وغيرها فعلى مستوى الأقلام يتم استيراد مئات الملايين منها سنويا ووفقا لإحصائية التجارة الخارجية بالجهاز المركزي للاحصاء تم استيراد ملايين الدرازن بقيمة 800 مليون ريال واستحوذت المنتجات الهندية على نصيب الأسد منها بقيمة 325 مليون ريال يليها الصين وصدرت لليمن ما قيمتها 250 مليون ريال كما تدخل اليابان في توريد الأقلام السائلة الحبر وصدرت لليمن بما قيمتها 60 مليون ريال .

الدفاتر

تم استيراد دفاتر جاهزة بشتى الأنواع والأشكال بما يفوق 100 مليون دفتر وتصدرت أندونيسيا المرتبة الأولى التي تصدر لليمن وبلغت الواردات منها نحو 4000 طن بقيمة 690 مليون ريال وتعد الدفاتر الإندونيسية ذات جودة ومتانة وتتسم بالجاذبية حسب ما يرى الخبراء وسعرها اغلى في السوق اليمني كما صدرت الصين لليمن بـ310 ملايين ريال وبلغت الكميات المستوردة منها 1600 طن وحسب الإحصائيات الرسمية بلغت قيمة الواردات اليمنية من الورق بشكل عام ومنها الدفاتر الورقية 20 مليار ريال من تشمل الأوراق الخاصة بالدفاتر والمستلزمات الطباعية للكتب والمدارس، وتوضح الإحصائية انه تم استيراد ورق مقوى من السعودية بقيمة 3 مليارات و278 مليون ريال تليها إندونيسيا وبلغت الواردات منها مليارين و355 مليون ريال فالولايات المتحدة وصدرت لليمن بقيمة مليار و243 مليون ريال ثم إسبانيا وصدرت ما قيمته مليار و670 مليون ريال .

باعــتراف رسمي

الطلاب اليمنيون بعيدون عن مهارات القرن الحادي

■ الثورة/عبدالله الخولاني

يواجه التعليم الحكومي في اليمن تحديات كبيرة نتيجة الكثافة الطلابية وندرة المعامل التعليمية والمدرسين المتخصصين, خاصةً في الجانب العلمي, وغيرها من الصعوبات التي جعلت التعليم العام في حالة حرجة, فمعظم الطلاب اليمنيين مع نهاية العام الثالث لم يكتسبوا المهارات الأساسية الكافية التي تمكنهم من القدرة على القراءة بطلاقةٍ وفهم وإدراك للقراءة باللغة العربية, التي تمثل اللغة (الأمّ), كما أن تدني قدرات الطلاب في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي يؤثر على مخرجات التعليم مدى الحياة.

وبحسب المجلس الأعلى لتخطيط التعليم فإن هناك ارتفاعاً في الكثافة الصفية بمدارس الحضر مع انخفاض الموارد التعليمية, فمعظم الطلاب في الحضر يدرسون في مدارس مزدحمة, مما يؤثر على جودة ونوعية التعليم, كما أن هناك حاجة ملحة لتطوير نظام التقييم ونظام ضبط الجودة على المستوى الوطني في التعليم, بالإضافة إلى غياب النظام الفعال لتوزيع الكتاب المدرسي, فكتب الطلاب وأدلة المعلمين لا تتوفر في الوقت المناسب, كما أن المتوفر منها تكتنفه العديد من الأخطاء اللغوية, ناهيك عن عدم التوافق بين كتب الطلاب وأدلة المعلمين.

التعليم الثانوي

التعليم الثانوي ليس بأحسن حال من التعليم الأساسي, هذا ما كشفت عنه دراسة لتقرير المعرفة العربي, حيث تم اختيار عينة من طلاب الصف الثالث الثانوي لقياس مدى اكتسابهم للمهارات المعرفية والاجتماعية والوجدانية المطلوبة للعيش في القرن الحادي والعشرين, حيث أظهرت نتائجها أن هناك تدنياً واضحاً في اكتساب الطلاب للمعارف المطلوبة من بين (85 و95) من عينة الطلبة الذين أدّوا اختبار قياس القدرات المعرفية اللازمة للعيش في القرن الحادي والعشرين, حيث تتمثل هذه المهارات في (حل المشكلات – التواصل الكتابي – استخدام التكنولوجيا – البحث عن المعلومات).

أرقام

تشير البيانات الإحصائية إلى أن التعليم العام (أساسي, ثانوي) حقق تطوراً ملحوظاً, حيث بلغ متوسط النمو السنوي للملتحقين بالتعليم العام (أساسي, ثانوي) (2.98%) لكلا الجنسين, حيث وارتفع إجمالي عدد الملتحقين من (4.497.643) طالباً وطالبة في عام (2005/2006م) إلى (5.347.669) طالباً وطالبة, بزيادة بلغت (850.026) طالباً وطالبة, ويشكّل المتوسط السنوي للزيادة في عدد الملتحقين (121.432) طالباً وطالبة في كل عام, فيما تشكّل نسبة الملتحقين بالتعليم الأهلي والخاص والأجنبي ما نسبته (2.41%) عام (2005/2006م), لترتفع إلى (12.01%) وبزيادة بلغت (9.6) نقطة مئوية خلال السنوات السبع الماضية.